26 | شباط - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

01 رئيس الوزراء العراقي الجديد يرجح كفة الميزان لصالح الولايات المتحدة

02 رئيس الوزراء العراقي الجديد يؤيد وجود القوات الأمريكية إلى أجل غير مسمى

03 رئيس الوزراء محمد شياع السوداني يطغى بحضوره على داعميه في الإطار التنسيقي

04 الاقتصاد العراقي يأن بالتزامن مع التحرك الأمريكي لإيقاف تدفق الأموال الى إيران

Iraqi Institute For Dialogue
للحوار
www. hewariraq. com

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصاية والعسكرية والامنية وغيرها.

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية.

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+9647905400123
Head@hewariraq. com

رئيس الوزراء العراقي الجديد يرجح كفة الميزان لصالح الولايات المتحدة

الكاتب:

جاك ديتش

مراسل الأمن القومي في مجلة فورين بوليسي، والذي كان يغطي شؤون المخابرات والدفاع في المونيتور.

المصدر:

مجلة فورين بوليسي

https://foreignpolicy.com/24/01/2023/iraq-new-prime-minister-sudani-us-troops/

التاريخ:

24 كانون الثاني 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. كرار أنور البديري

ملخص تنفيذي

يبدو إن العلاقات العراقية الأمريكية تشهد تحولا إيجابيا سريعا لاسيما بعد تولي رئيس الوزراء محمد شياع السوداني. فقد كانت هذه العلاقات على اعلى مراحل التوتر في العام 2020، لاسيما بعد اغتيال إدارة ترامب للجنرال قاسم سليماني، حيث كان الوضع في العراق تجاه الوجود الأمريكي شبيه بحالة الهياج، ناهيك عن التهديدات المستمرة للقوات الأمريكية، إلا أن هذا الوضع يبدو في تحسن أفضل مع مساعي السوداني في الإبقاء على القوات الأمريكية في العراق لتدريب القوات العراقية المسلحة. وبالرغم من إن هناك ترحيبا في واشنطن على تعليقات السوداني حول وجود القوات الأمريكية. إلا إن بعض الخبراء قلقون من عدم الاهتمام بالعلاقات الأمريكية العراقية في الداخل الأمريكي، وبالتالي فإن إدارة بادين تركت البنتاغون غير مستعد لاستغلال هذه اللحظة.

لقد كان العراق قبل ثلاث سنوات فقط على وشك طرد القوات الأمريكية التي ساعدت في إخراج تنظيم (داعش) من البلاد. ففي كانون الثاني 2020، فبعد أيام من بلوغ المناوشات العسكرية المستمرة منذ أشهر بين الولايات المتحدة وإيران ذروتها مع اغتيال إدارة ترامب لقائد عسكري إيراني بارز، ووقوع هجوم صاروخي بالستي انتقامي على القوات الأمريكية في العراق، أجرى البرلمان العراقي بدعم من رئيس الوزراء المؤقت آنذاك تصويتاً رمزياً لطرد القوات الأجنبية.

كان المشهد في بغداد، وفقاً لمسؤولين أمريكيين سابقين، يشبه حالة الهياج والاضطراب، حيث جمعت عناصر حزب الله المدعومة من إيران الأصوات بالبرلمان موجة من الدعوات مثلما يفعل المشرعون الأمريكيون في الكونغرس. يقول جوناثان لورد، وهو مسؤول دفاع أمريكي سابق ومساعد في الكونغرس يشغل الآن منصب مدير برنامج أمن الشرق الأوسط في مركز الأمن الأمريكي الجديد (CNAS)، إن **«أعضاء كتائب حزب الله كانوا يرسلون الرسائل النصية ويتصلون بالهواتف المحمولة لأعضاء مجلس النواب، ويهددونهم و/أو يرشونهم إذا لم يصوتوا لصالحهم؛ وكان هناك قدر هائل من الإكراه للوصول بهذا التصويت نحو خط النهاية».**

ولكن الوجود الأمريكي الذي كان معلقاً بخيط رفيع في العراق قبل انتشار جائحة فيروس كورونا، بدعوة ضعيفة من حكومة بغداد، إلا إنه يبدو حاليا سيبقى هناك-إلى أجل غير مسمى. أن هذا الوضع أشار إليه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الذي صرح لصحيفة وول ستريت جورنال، في أول مقابلة له مع وسائل الإعلام الغربية: «**بأنه يريد أن يواصل الـ 2000 جندي أمريكي الموجودين في البلاد - والذين يدربون القوات العراقية على محاربة (تنظيم داعش) - أداء عملهم في المستقبل المنظور». وقال السوداني للصحيفة، «نعتقد أننا بحاجة إلى القوات الأجنبية، فالقضاء على (داعش) بحاجة إلى مزيد من الوقت».**

بالرغم من أن دعم السوداني العلني لمهمة الولايات المتحدة -والتي أصبحت محدودة بشكل متزايد منذ إعلان العراق الهزيمة الفعلية لتنظيم (داعش) في أواخر عام 2017 وسحب القوات المقاتلة- يبدو وكأنه تحول مفاجئ في بغداد، فهو يجسد تقرباً مطرداً إلى واشنطن برز في السنوات

الماضية». فقد أخبر مسؤولون أمريكيون سابقون مجلة فورين بوليسي: **أن رؤساء الوزراء العراقيين أعربوا عن دعمهم القوي للمهمة العسكرية الأمريكية خلف الأبواب المغلقة، بدءاً من عادل عبد المهدي الذي تولى المنصب خلال المناوشات بين القوات الأمريكية والفصائل المدعومة من إيران** والتي بلغت ذروتها بضربة جوية أمريكية بطائرة مسيرة قتلت قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني وتبعها هجوم صاروخي إيراني على قواعد عراقية تضم قوات أمريكية في كانون الثاني 2020. إذ قال مسؤول كبير سابق في إدارة ترامب: **«في كل مرة يُغلق فيها الباب، كانوا يقولون «نحن ندعمكم بنسبة 100%، ونريد وجود قوات أمريكية هنا، لضمان استمرار هزيمة (داعش) ولكن أيضاً لمواجهة النفوذ الإيراني، ولكن بعد ذلك عندما تُفتح الأبواب، يكون هناك تعديل لهذه الأقوال، لأنه يتعين عليهم التعامل أيضاً مع تاريخهم».**

وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي صعّدت فيه وزارة الدفاع الأمريكية وتيرة غارات القتل أو الأسر التي تشنها على كبار عناصر تنظيم (داعش) في سورية، كما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال في كانون الأول 2022. إذ كانت الولايات المتحدة قلقة بشكل متزايد بشأن التطرف الذي يتسرب من الدولة التي مزقتها الحرب إلى الدول الأخرى المهددة، مثلما تسلل تنظيم (داعش) من سورية إلى العراق في العام 2014. وقال السوداني لصحيفة وول ستريت جورنال إنه قلق بشكل خاص بشأن احتمال توغل التنظيم الإرهابي مجدداً إلى العراق من خلال خلاياها في سورية. في الوقت الذي لا يزال لدى التنظيم تحصينات في محافظة الأنبار الغربية، وأظهر بوادر على قوته في الشمال، وأعلن مسؤوليته عن تفجيرات أخيرة بالقرب من بغداد.

بالرغم من إن رئيس الوزراء يواجه ضغوطاً من «المتشددين الشيعة» مثل أنصار رجل الدين مقتدى الصدر، الذي يعد عدو الولايات المتحدة السابق خلال الغزو الأمريكي في العام 2003، **شرع السوداني -الذي أيدته الفصائل الشيعية في البرلمان العراقي المتكتلة تحت الإطار التنسيقي- أيضاً في استخدام قوات مكافحة الإرهاب النخبوية لقمع تهريب العملات إلى إيران، وهي خطوة أخرى من المرجح أن ترضي صانعي السياسة في واشنطن».**

ويبدو إن هناك ترحيب في واشنطن في تعليقات السوداني حول وجود القوات الأمريكية. إذ قال واحد من كبار المسؤولين السابقين في إدارة ترامب: «عليهم أن يحافظوا على توازن، ولكنهم يحتاجون أيضاً إلى الدعم المستمر من الولايات المتحدة؛ وبالنسبة للجزء الأكبر، نحن مساعدين هناك ولا نحاول التلاعب بنظامهم السياسي وليس لدينا ولاءات متباينة بين ميليشياتهم وجيشهم، فنحن موجودون هناك فقط لتعزيز قدراتهم حتى لا يعود عدونا المشترك، داعش».

كان احتمال دخول المزيد من المساعدات الأمريكية والـدولارات التجارية إلى البلاد، مع وجود علاقة أكثر انسجامًا شبيهة بعلاقات واشنطن بدول الخليج، حافزًا رئيسا في قلب العلاقة. **ولكن حتى في الوقت الذي يصرح فيه السوداني بإبقاء القوات الامريكية في العراق، وهي القوات التي تم تقويض مهمتها بسبب السياسات الهشة والتي لم تزدّ سوءاً إلا باغتيال سليماني، إلا إنها حاليا في أفضل وضع لها منذ سنوات في العراق. ولكن مع ذلك فإن الخبراء قلقون من عدم الاهتمام بالعلاقات الأمريكية العراقية في الداخل الأمريكي، وبالتالي فإن إدارة بادين تركت البنتاغون غير مستعد لاستغلال هذه اللحظة.** (أي توظيف تحسن وضع الوجود الأمريكي في العراق).

ولكن مع ذلك بإمكان هذه العلاقة أن تتغير، فقد ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال بأن السوداني يعتزم إرسال وفد إلى واشنطن في شباط 2023 في محاولة لتمهيد الطريق للقاء الرئيس بايدن في وقت لاحق من هذا العام. ولكن في أعقاب تصريحات السوداني، أعلنت ميليشيا تطلق على نفسها اسم فصيل المقاومة الدولية مسؤوليتها عن هجوم بقنبلة زرعت على جانب الطريق على قافلة أمريكية كانت تسير بالقرب من بغداد.

بالنهاية كان تصريح السوداني مثيرا للجدل. إذ قال جوناثان لورد: «أعتقد أن المشكلة الأكبر بالنسبة إلى القيادة المركزية للولايات المتحدة (Centcom) هي أنه لا يوجد على ما يبدو أي تخطيط أو رؤية حول الشكل الذي يبدو عليه مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق أو ما يجب أن تكون عليه».

الملاحظات:

- إن المقابلة التي أجراءها السيد رئيس الوزراء في صحيفة وول ستريت جورنال كان لها صدى في واشنطن، وقد أخذت تتداول في المجتمع البحثي والسياسي كإشارة على توجه الحكومة العراقية الجديدة تجاه الولايات المتحدة، فقد أشارت عدة صحف ومواقع إخبارية أمريكية لهذه المقابلة، وبرّزت منها فكرة توجه الحكومة حيال القوات الأمريكية في العراق، وانفتاحها على استمرار الدعم الأمريكي للقوات العراقية.
- إن الشرق الأوسط بمجمله يشهد تراجعا في الأدراك الاستراتيجي الأمريكي وليس العراق فحسب، وينحسب هذا الأمر على الكثير من دول الخليج. إلا إن هذا لا يعني إن دول المنطقة لم تعد تحظى بأهمية، وإنما أصبحت أهميتها تخضع لاحتياجات واولويات الولايات المتحدة في النظام الدولي، وهي المنافسة مع الصين، والحرب مع روسيا في أوكرانيا، ناهيك عن قضايا الطاقة والتغير المناخي.
- إن العراق بحاجة إلى علاقات مستقرة مع الولايات المتحدة، تضمن التعاون المشترك بين البلدين في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية، وذلك بما يعزز موقف العراق في المنطقة، وهو الأمر الذي يتعزز بإدامة التواصل المؤسساتي بين البلدين في ضوء اتفاق الإطار الاستراتيجي، وجعله الأساس الناظم لهذه العلاقة، ولاسيما فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي، فهناك بند في الاتفاق (القسم الأول-فقرة 3) ينظم وضع القوات الأمريكية في العراق «بناءً على طلب ودعوة من الحكومة العراقية». وهو الأمر الذي ينبغي الاستناد إليه في التصريحات الخاصة بالوجود العسكري الأمريكي في العراق، لاسيما وإن اتفاق الإطار الاستراتيجي هو اتفاق مصوت ومصادق عليه في البرلمان العراقي لتوجيه وتنظيم العلاقات العراقية الأمريكية.

رئيس الوزراء العراقي الجديد يؤيد وجود القوات الأمريكية إلى أجل غير مسمى

الكاتبان:

ديفيد س. كلاود

مراسل مقيم في دبي وتغطي كتاباته العراق والشرق الأوسط الأوسع لصحيفة وول ستريت جورنال.

مايكل آمون

مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويشرف على الكتابات التي تغطي المنطقة التي تمتد من المغرب إلى إيران وتركيا إلى اليمن. يقيم في دبي ، حيث عمل أيضاً نائباً لرئيس مكتب الشرق الأوسط.

المصدر:

صحيفة وول ستريت جورنال

https://www.wsj.com/articles/iraqi-prime-minister-supports-indefinite-u-s-troop-presence11673785302-

التاريخ:

15 كانون الثاني 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

دافع رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني عن وجود القوات الأمريكية في بلاده ولم يحدد جدولاً زمنياً لانسحابها، الأمر الذي يُفصح عن تبنيه لموقف أقل نزوعاً صوب المواجهة حيال واشنطن. غير أن السوداني لم يُعرب حتى الآن عن آرائه علناً بشأن إبقاء القوات الأمريكية في العراق، واكتفى بالقول أنه سيستشير القادة العراقيين. الأمر الذي ترك مسؤولي إدارة بايدن غير متأكدين من مستقبل حوالي 2000 جندي أمريكي وقوة تدريب منفصلة متعددة الجنسيات في ظل قيادة حلف شمال الاطلسي (الناتو).

دافع رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني عن وجود القوات الأمريكية في بلاده ولم يحدد جدولاً زمنياً لانسحابها، الأمر الذي يُفصح عن تبنيه لموقف أقل نزوعاً صوب المواجهة حيال واشنطن في وقت مبكر من ولايته مقارنة بالموقف الذي اتخذه حلفاؤه السياسيون المدعومون من إيران.

وقد قال السوداني في أول مقابلة له مع الولايات المتحدة منذ توليه منصبه في تشرين الأول / أكتوبر "نعتقد أننا بحاجة إلى القوات الأجنبية" في إشارة إلى وحدات القوات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) التي تدرب القوات العراقية وتساعدها في مواجهة تنظيم داعش غير أنها تبقى خارج المعركة إلى حد كبير. وأضاف أن القضاء على تنظيم داعش يحتاج المزيد من الوقت".

لم يُعرب السوداني حتى الآن عن آرائه علناً بشأن إبقاء القوات الأمريكية في العراق، واكتفى بالقول أنه سيستشير القادة العراقيين. ويضغط بعض قادة الجماعات الموالية لإيران وأنصار السوداني في البرلمان لإعادة النظر في الوجود الأمريكي.

وقد ترك ذلك مسؤولي إدارة بايدن غير متأكدين من مستقبل حوالي 2000 جندي أمريكي وقوة تدريب منفصلة متعددة الجنسيات في ظل قيادة حلف شمال الاطلسي (الناتو).

يحاول السيد السوداني الذي يتمتع بخبرة دولية قليلة وهو غير معروف في الغالب في الغرب، توسيع نطاق توصله مع إدارة بايدن والحكومات الغربية الأخرى على أمل جذب الاستثمار والمساعدات، ناهيك عن مواجهة الانتقادات التي تفيد بأن حكومته شديدة الارتباط مع إيران.

وبالنسبة للعراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بعد المملكة العربية السعودية، فان مثل هذه الطموحات تواجه عقبات هائلة، بما في ذلك الاقتصاد والحكومة التي ابتليت بالفساد والجماعات المسلحة تسليحاً جيداً، واستمرار التهديد الأمني منخفض المستوى من جانب تنظيم داعش، والانقسامات بين فصائله الشيعية، والسنّية، والكوردية.

وبعد عشرين عاماً من الغزو الأمريكي الذي أطاح بصدام حسين، تربط واشنطن وبغداد علاقة مشوبة بالحذر، بيد أنها ماتزال مترابطة. وقد انخفض الدينار العراقي بإزاء الدولار بنحو حاد في أسواق العملات غير الرسمية في الاقتصاد العراقي المعتمد على الدولار منذ تشرين الثاني / نوفمبر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع للعراقيين العاديين الذين كان السوادني يريد دعمهم.

غير أن محللين يقولون ان علاقة بغداد بإيران تمثل عقبة أمام هدف السوداني المتمثل في إقامة علاقات أوثق مع واشنطن.

وقد أكدت مارسين الشمري، زميل باحث في السياسة العراقية في كلية كنيدي بجامعة هارفرد: "**أنه يواجه معركة شرسة منذ البداية بسبب عدم رغبة التي تقودها الولايات المتحدة في النظر إلى السياسة العراقية على انها انعكاس لسياسة إيران ولاترى وجهاً آخراً سوى هذا الوجه".**

وقد أكد السيد السوداني أن العراق يرغب في علاقات مع واشنطن مماثلة لتلك التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية وغيرها من منتجي النفط والغاز في الخليج. إذ تتمتع هذه الدول بعلاقات عسكرية واقتصادية عتيدة مع الولايات المتحدة، بيد أنها سعت أيضاً للحصول على موقف أكثر استقلالية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك مع موسكو وطهران.

وقال عن نهج دول الخليج "نحن نسعى جاهدين لتحقيق ذلك". "**لا أرى أنه هذا أمر مستحيل، أن أرى العراق على علاقة جيدة مع إيران والولايات المتحدة"**، وأضاف أن الرئيس بايدن "يختلف عن الرؤساء الآخرين في أنه يعرف الوضع في العراق تماماً".

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان ان الولايات المتحدة تريد أن ترى دولة عراقية قوية ومستقرة وذات سيادة". كما وأكدت "ان العراق شريك حيوي في العديد من القضايا، ونحن حريصون على تعميق تعاوننا" بشأن تغير المناخ، والأمن المائي، وتحديث الطاقة، من بين قضايا أخرى متعددة.

لقد اختار البرلمان وزير العمل السابق البالغ من العمر 52 عاماً رئيساً للوزراء في تشرين الأول / أكتوبر، الأمر الذي كسر جموداً دام عاماً مع مقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي الذي أخر أتباعه تشكيل الحكومة لعدة

أشهر باحتجاجات عنيفة ومعارك مسلحة استمرت ليلة بكاملها في آب / أغسطس الماضي خارج مبنى البرلمان.

وقد وعد السيد السوداني في الأشهر الثلاثة الأولى منذ توليه منصبه بتوفير الوظائف وكبح جماح الفساد، بما ذلك في أوساط كبار المسؤولين المتورطين في نقل الأموال إلى خارج البلاد. وبعد أسابيع فقط من ولايته، واجه السوداني فضيحة كبيرة تنطوي على نهب 2.5 مليار دولار من عائدات الضرائب من بنك الرافدين العائد للدولة العراقية، على يد مصرفيين ومستشارين لحكومة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي.

وقد قال مسؤولون عراقيون ان رجل أعمال اعتقلته السلطات اعترف بتورطه وأُفرج عنه بكفالة. وقال مسؤولون ان مستشاراً سابقاً للكاظمي اعتقل أيضاً وأُفرج عنه بكفالة. ولم يُعلن عن مواعيد لمحاكمتهم.

وأعلن السوادني، محاطاً بأكوام من الأوراق النقدية تصل لارتفاع الكتف، في مؤتمر صحفي الشهر الماضي أنه تم استرداد أكثر من 300 مليار دينار عراقي، أو حوالي 250 مليون دولار، وأن المسؤولين عنها سيُحاكمون. وقال السيد السوداني في المقابلة " ستلاحق تحقيقاتنا أي مسؤول متورط في هذا الأمر".

الملاحظات:

- تأتي هذه المقالة ضمن سلسلة من المقالات والدراسات، والتي نشر جانب منها المركز العراقي للحوار في الاعداد السابقة من هذه النشرة، التي أكدت على ما يبدو انه هواجس لدى الولايات المتحدة وهي في المقام الأول، موقف الحكومة العراقية الحالية من وضع القوات الأمريكية من جهة سياسة رئيس الوزراء العراقي الخارجية، التي ترى فيها الولايات المتحدة حتى الآن ذات نهج متوازن.
- ماتزال الولايات المتحدة قلقة بشأن موقف الحكومة العراقية من تواجد القوات الأمريكية، على الرغم من موقف السيد السوداني إزاء هذه القضية ويعود ذلك لسببين؛ الأول هو الضغوطات التي يتعرض لها من جانب حلفاءه، والآخر عدم افصاحه عن موقفه إزاء هذه القضية علناً.
- على الرغم من هزيمة تنظيم داعش الارهابي وتحول ميزان القوى لصالح القوات المسلحة العراقية غير أن الدعم الخارجي لهذه الجماعة قد يغير المعادلة ولاسيما وأن التنظيم الارهابي مازال نشطاً ومازالت خلاياه النائمة تتحين الفرص كي تنشط من جديد.
- ان من الحكمة الاستمرار بتبني نهج التوازن في السياسة الخارجية فان ذلك لايعود بالنفع على العراق فحسب، بل ويقلل التداعيات الناجمة عن التنافس والصراع بين الولايات المتحدة وايران في العراق.

رئيس الوزراء محمد شياع السوداني يطغى بحضوره على داعميه في الإطار التنسيقي

الكاتب:

رند الرحيم

السفير العراقي السابق في واشنطن

المصدر:

المركز العربي في واشنطن

https://arabcenterdc.org/resource/iraqi-prime-minister-al-sudanis-balancing-act-in-baghdad/

التاريخ:

٣١ كانون الثاني ٢٠٢٣

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

ان استمرارية وبقاء السوداني للسنوات الأربعة من عمر ولايته ستتوقف على قدرته في الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية وعلى معالجة التحديات السياسية والاقتصادية الخطيرة التي يواجها في الوقت الحاضر. ان الواقع ربما يكون أكثر تشعبا وتعقيداً من ان يقسم الى ثنائيات مبسطة. فقد اثبت السوداني نفسه بكونه سياسي ماهر يعرف كيفية استغلال الانقسامات والخصومات الموجودة في داخل الإطار التنسيقي. ويبدو انه قام بإقناع الجناح المعتدل وجزء من الجناح المتشدد عل اقل تقدير بان امنهم ومصالحهم تؤمن عن طريق المحافظة على التوازن في علاقة العراق مع الولايات المتحدة وإيران, وعن طريق تقديم حكومته كقناة للحوار مع الولايات المتحدة. وبالسير على خطى المبادرات المقدمة من قبل سلفه في طرح العراق كوسيط بين القوى المتنافسة في المنطقة. لكن أكبر تحدي يواجه السوداني هو الإيفاء بالعهد الذي قدمه بخصوص محاربة الفساد: حيث يتوجب عليه هنا مواجهة المصالح المتجذرة للإطار التنسيقي وغيره من الأحزاب السياسية. فكبح جماح الفساد مهم لقدرة السوداني على بناء ثقة لدى الشارع العراقي. حتى اللحظة, جهود السوداني في مجال مكافحة الفساد كانت مخيبة للآمال.

IRAQ COPY

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الذي تسنم المنصب في السابع والعشرين من شهر أكتوبر ٢٠٢٢ اتم يومه المئة في المنصب. وخلال هذه الفترة القصيرة, اثبت رئيس الوزراء نفسه كسياسي نشيط وذو حنكة, عن طريق موازنة التزاماته للقوى الصديقة لإيران في العراق في الوقت الذي حافظ فيه على علاقات طيبة مع دول الجوار العربية ومع الولايات المتحدة. ان استمرارية وبقاء السوداني للسنوات الأربعة من عمر ولايته ستتوقف على قدرته في الحفاظ على هذا التوازن وعلى معالجة التحديات السياسية والاقتصادية الخطيرة التي يواجها في الوقت الحاضر.

لقد تم ترشيح السوداني من قبل الإطار التنسيقي, وهو مجموعة من الأحزاب السياسية الشيعية التي يهيمن عليها رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وقوات الحشد الشعبي ـ تحالف من الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران. وباختيارهم للسوداني, فقد رشح الإطار التنسيقي واحدا منهم, قائلين بانه سيكون مسؤولا عن تنفيذ سياساتهم وقراراتهم وانهم يتوقعون منه الرجوع الى الإطار بشكل دوري لبيان مدى تطبيق هذه السياسات. وقد قام قيس الخزعلي زعيم تنظيم عصائب اهل الحق, وهي ميليشيا مهمة ضمن الإطار التنسيقي, بتشبيه السوداني بالمدير العام, في حين يلعب الإطار التنسيقي دور مجلس الإدارة. وقد صدق الكثير من العراقيين في الواقع بان رئيس الوزراء الجديد سيكون أداة يتم التحكم بها من قبل الإطار التنسيقي. لكن الأمور لم تجر بهذا الشكل في الحقيقية.

الدفاع عن مجاله

في الأيام الأولى من عمر الحكومة الجديدة, سعى أعضاء «متشددون» من الإطار التنسيقي, بما فيهم المالكي والحشد الشعبي الى السيطرة على الأجهزة الأمنية العراقية, عن طريق اكتساح شامل لـوزارة الداخلية وجهاز المخابرات العراقي ومستشارية الامـن الوطني وجهاز مكافحة الإرهـاب. وقد اتهم الحشد الشعبي جهاز المخابرات بالتورط في عملية اغتيال قاسم سليماني, الزعيم القوي لفيلق القدس الإيراني, وأبو مهدي المهندس, القيادي الكـارزمـي فـي الحشد الشعبي العـراقـي. كما ان

هناك تقرير ذكرت بقيام بعض الأجهزة الأمنية العراقية باعتقال أعضاء من الحشد الشعبي خلال قيامهم بعبور الحدود العراقية الإيرانية. ان السيطرة على الأجهزة الأمنية العراقية سوف يضمن الامن والحصانة لأعضاء الحشد الشعبي العراقي ويمنحهم أدوات فعالة لقمع منافسيهم, بما في ذلك رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر واتباعه. لكن السوداني لم يسلم أجهزة الامن العراقية للإطار التنسيقي. بدلا عن ذلك **تبنى السوداني تكتيك «الحلول الوسطى» عن طريق القيام ببعض التغييرات التي وافق عليها الاطار**, مع الإبقاء على جهاز المخابرات الوطني تحت امرته, والإبقاء على رئيس جهاز مكافحة الإرهاب الحالي في موقعه, كما اختار السوداني شخص وزير الداخلية بنفسه. كما سعى السوداني الى تجنب حدوث تمرد صدري من خلال رفض طلب الإطار التنسيقي باجتثاث كل الصدريين المؤثرين من حكومته الجديدة. على سبيل المثال, أبقى السوداني حتى اللحظة على حميد الغزي, المعين من قبل الصدريين, في موقعه كأمين عام لمجلس الوزراء.

ورفض السوداني كذلك الامتثال بشكل كامل مع أولويات الإطار. فقد انتقد السوداني بشكل علني من قبل المالكي لعدم تسريحه للمسؤولين المعينين من قبل سلفه, مصطفى الكاظمي, بما في ذلك المحافظين. ان السيطرة على الأجهزة الحكومية في المحافظات مهم للحصول على العقود المربحة ولإجراء الانتخابات المحلية, والمتوقع عقدها في نهاية عام ٢٠٢٣.

الحفاظ على العلاقات مع الجوار العربي والولايات المتحدة

بشكل لم يرض فصائل الحشد الشعبي, ركز السوداني على العلاقات الدول العربية. فقد كانت رحلته الأولى خارج العراق الى الأردن والكويت. ثم قام بزيارة المملكة العربية السعودية في ديسمبر للمشاركة في القمة الصينية العربية الأخيرة. بالإضافة الى ذلك, قام السوداني باستقبال دعوة من قبل الامارات العربية المتحدة. وفي الوقت الذي سافر فيه السوداني أيضا الى إيران واللقاء مع المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي, اكد السوداني على القيام بأعمال مشتركة مع الجوار العربي للعراق, وعلى تطبيق اتفاقيات في مجال الطاقة والتجارة والتي تم التفاوض بشأنها من قبل حكومة الكاظمي.

ان بناء روابط اقتصادية واسعة مع الدول العربية سيقلل من اعتماد العراق على واردات الوقود الإيراني وغيرها من المنتجات, الامر الذي سيضعف بدوره من الفصائل العراقية التي تمتلك روابط سياسية واقتصادية مع إيران. ومن جانب اخر, فقد أعطت بطولة كاس الخليج العربي التي أقيمت في البصرة السوداني فرصة أخرى للتأكيد على التضامن العراقي العربي. لكن استخدام مصطلح الخليج العربي خلال افتتاحية البطولة اثار الاعتراضات الإيرانية, والتي تشير اليه بالخليج الفارسي. ووفقا لوزير الخارجية الإيراني, قام السوداني» بتصحيح « الامر لاحقا.

واحد اهم التطورات التي حصلت خلال المئة يوم الأولى من عمر حكومة السوداني هي لقاءاته المتكررة مع السفيرة الامريكية في بغداد. هذه. المقابلات اثارت الشكوك والانتقادات بين الجماعات المسلحة الشيعية, والتي استمرت بالدعوة الى المغادرة الشاملة والفورية لكل القوات الامريكية من العراق. لكن السيد السوداني أكد في لقاء له مع صحيفة الوول ستريت بان العراق لا يزال بحاجة الى الدعم غير القتالي من القوات الأجنبية بما في ذلك القوات الامريكية في القتال بالضد مما يعرف بالدولة الإسلامية. وعليه فان هذه التصريحات جاءت على الخلاف من الموقف المعلن للأجنحة المتشددة ضمن الإطار التنسيقي والتي اثارت التساؤل فيما اذا كان السوداني يتصرف على العكس من رغبات الأجنحة المناصرة لإيران داخل الاطار التنسيقي او بتخويل وتنسيق مسبق معهم.

لكن الواقع ربما يكون أكثر تشعبا وتعقيداً من ان يقسم الى مثل هكذا ثنائية. فقد اثبت السوداني نفسه بكونه سياسي ماهر يعرف كيفية استغلال الانقسامات والخصومات الموجودة في داخل الإطار التنسيقي. ويبدو ان قام بإقناع الجناح المعتدل وجزء من الجناح المتشدد عل اقل تقدير بان امنهم ومصالحهم تؤمن عن طريق المحافظة على التوازن في علاقة العراق مع الولايات المتحدة وإيران, وعن طريق تقديم حكومته كقناة للحوار مع الولايات المتحدة. وبالسير على خطى المبادرات المقدمة من قبل سلفه في طرح العراق كوسيط بين القوى المتنافسة في المنطقة, ربما سيتسنى للسوداني اقناع إيران ان العراق هو أفضل قناة للمحادثات مع السعودية العربية وربما أيضا حتى مع الولايات المتحدة بشكل غير مباشر. ومع مرور

إيران بوضع خطير في الداخل والخارج, بالإضافة الى التدهور في اقتصادها وعملتها, ربما قرر القادة الإيرانيون بان أهدافهم ستخدم بشكل أفضل مع وجود صديق يتمتع بعلاقات جيدة مع واشنطن. والسوداني بدوره, يطرح بان فعل التوازن هذا هو مكسب لجميع الأطراف.

العمل لكسب الرضا في الداخل

يركز السوداني أيضا عل تقديم خدمات أفضل للشعب العراقي, تحديدا الفقراء والعاطلين عن العمل. وبذلك يؤمن دعم العوام لتعزيز مكانته الوطنية. وينتقد الخبراء الاقتصاديون وعود السوداني بخلق المزيد من الوظائف الحكومية: لكن نظرا لكون مثل هكذا استراتيجية تتمتع بشعبية كبيرة, فأنها على الاغلب تستحق المخاطرة. ومما لا شك فيه ان السوداني يرغب بان يكون قادرا على إتمام فترة الأربع سنوات في المنصب والحصول على ولاية ثانية, في الوقت الذي يبني فيه دعما شعبيا لحزبه السياسية الناشئ في الانتخابات المحلية القادمة. ان دعم الناخبين للسوداني هو بنفس القدر من الأهمية من دعم الإطار التنسيقي.

ولكن, توجد هناك مخاطر قادمة في الطريق. فالمالكي وبعض الجماعات المسلحة الشيعية تنظر للسوداني بعين الشك وعدم الرضا, وستحاول تقويض سلطاته. فعلاقات السوداني مع إيران يجب ان يتم ادارتها بحذر, وعليه ان يضمن بان ترى إيران وجود فائدة من نهج السوداني البراغماتي. كما يتوجب عل السوداني الحفاظ على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة وإيران والدول العربية للحفاظ على مصداقية العراق كوسيط ومستضيف للحوارات الإقليمية. ومعضلة الدينار العراقي الذي خسر سبعة بالمئة من قيمته منذ شهر نوفمبر الماضي والارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية التباطؤ في النشاط التجاري الذي صاحب هذا الانخفاض, يضع السوداني في موقف صعب مع كل من المواطنين والأحزاب السياسية. **لكن أكبر تحدي يواجه السوداني هو الإيفاء بالعهد الذي قدمه بخصوص محاربة الفساد: حيث يتوجب عليه هنا مواجهة المصالح المتجذرة للإطار التنسيقي وغيره من الأحزاب السياسية. لكن كبح جماح الفساد مهم لقدرة السوداني على**

بناء ثقة لدى الشارع العراقي. حتى اللحظة, جهود السوداني في مجال مكافحة الفساد كانت مخيبة للآمال.

وبالرغم من مخاطر القيام بذلك , لربما يقوم السوداني بقلب الطاولة داعميه من الإطار التنسيقي, جاعلا منهم أكثر اعتمادا على نجاح برنامجه هو لضمان مستقبلهم أكثر من اعتماده عليهم من اجل بقاءه السياسي. بإمكان السيد السوداني الاستمرار بالتصرف بطريقة أكثر حزما, في الوقت الذي يستخدم فيه مهاراته لجعل برنامج عمله حيويا ولا غنى عنه حتى بالنسبة للمشككين في داخل الإطار التنسيقي.

المساعدة من المجتمع الدولي:

من المبكر جدا للحكم على مخرجات فترة استيزار السوداني, لكنها أفضل من المتوقع بالنسبة لرئيس وزراء تم اختياره من قبل الإطار التنسيقي. وحتى اللحظة, ستقوم الولايات المتحدة بدعم نهج التوازن البراغماتي بين الخيارات الصعبة الذي يخطه السوداني , بينما يسعى الى المزيد تعاون مشترك. ان اتفاقية الإطار الاستراتيجي لسنة ٢٠٠٨ تقدم فرصة كبيرة للولايات المتحدة لتنويع وتوسيع جوانب العلاقة مع العراق الى ابعد من المجالات الأمنية. مؤخرا, كان هناك انخراط امريكي كبير في العراق في مجالات البيئة والتعليم ودعم المشاريع الصغيرة والاستقرار. علاوة على ذلك فان توسيع مثل هكذا سيعود بالفائدة على الشعب العراقي, وعلى الحكومة العراقية معا. كما يتوجب على الولايات المتحدة اخذ قول السوداني على محمل الجد بما يتعلق بجهوده في محاربة الفساد والعمل مع حكومته على تطوير الأدوات والإجراءات اللازمة لإيقاف النزيف الحاصل لثروات العراق.

في الوقت نفسه, على الدول العربية الاستفادة من العوائد الناتجة عن مسابقة كاس الخليج التاريخية التي أقيمت في مدينة البصرة, والتي شهدت حصول على دعم شعبي غير مسبوق لدور العراق بين زملاءه العرب. ينبغي على هذه الحكومات الضغط من اجل تطبيق المشاريع الخاصة بالطاقة والصناعة والتجارة التي بدأها رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي ودعم هذا النوع من الدبلوماسية الشعبية التي اثبتت نجاحها في البصرة.

الملاحظات:

- تقدم السيدة رند الرحيم, السفير العراقي الأسبق في واشنطن, تقييما لأداء رئيس الـوزراء العراقي في الأشهر الثلاث من عمر حكومته. تشيد الرحيم بـأداء السوداني حتى اللحظة, من حيث قدرته على فرض استقلاليته على الجهات التي اوصلته الى رئاسة الوزراء واتباعه نهجا متوازنا بين الأطراف السياسية ذات المصالح المتقاطعة والارادات المختلفة.
- اثناء الرحيم على محافظة السوداني على النهج الوسطي الذي اتبعته الحكومة العراقية السابقة في مجال السياسة الخارجية. فقد استمرت حكومة السوداني بتقديم العراق كوسيط إقليمي وطرف ساعي الى تقريب وجهات النظر وحلحلة الخلافات بين إيران من جهة والولايات المتحدة والدول العربية من ناحية أخرى.
- لا تزال البراغماتية وتقديم المصلحة العراقية والسعي لإبعاد العراق عن محاور التحالفات الإقليمية وضمان عدم انحيازه لأي طرف على حساب الطرف الاخر, هي السمة الأبرز للسياسة الخارجية العراقية في عهد السوداني.
- تحدي مكافحة الفساد والايفاء بوعود تحسين الخدمات والوضع الاقتصادي لعموم الشعب العراقي هو التحدي الأهم الذي يواجه السوداني وحكومته, حيث ان اليات محاربة الفساد ستستهدف بشكل او اخر مصالح الأحزاب السياسية المتنفذة, الامر الذي قد يضع السوداني في مواجهة مباشرة مع حلفاءه وداعميه.

الاقتصاد العراقي يأن بالتزامن مع التحرك الأمريكي لإيقاف تدفق الأموال الى إيران

العراق يصعد من إجراءات الرقابة على حوالات الدولار

الكاتب:

ديفيد اس كلاود

مراسل صحيفة الوول ستريت المقيم في دبي

المصدر:

صحيفة الوول ستريت

https://www.wsj.com/articles/iraq-economy-reels-as-u-s-moves-against-money-flows-to-iran11674128633-

التاريخ:

١٩ كانون الثاني ٢٠٢٣

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

منذ بدء تطبيق ضوابط الممارسات الدولية في مجال التحويلات المالية ودخولها حيز التنفيذ, حوالي ٨٠٪ او أكثر من التحويلات اليومية الاليكترونية للدولار – والتي بلغ اجمالي حجمها اكثر من ٢٥٠ مليون دولار في بعض الأيام – تم ايقافها بسبب عدم كفاية المعلومات المقدمة حول وجهة هذه الحوالات و غيرها من الأخطاء. ومع زيادة الشحة في حجم العملة الأجنبية, انخفضت قيمة الدينار بما يقارب ١٠٪ من قيمتها مقابل الدولار. هذا الاضطراب يجسد العلاقة المرهقة لكن المتداخلة بين واشنطن وبغداد. فمنذ قيام الولايات المتحدة بالمساعدة في انشاء البنك المركزي العراقي سنة ٢٠٠٤, أصبح الدولار الأمريكي عملة البلاد الرئيسية كون مجمل النشاط الاقتصادي يعتمد على السيولة النقدية. اثار الإجراءات المشددة التي تم تبنيها في شهر نوفمبر يمكن رؤيتها في الانخفاض الحاد في حجم الحوالات المصرفية التي تقوم بها البنوك العراقية, والتي يتتبعها البنك المركزي وينشرها في موقعه الرسمي ـ بلغ حجم حوالات الدولار اليومية من الأرصدة العراقية في الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وغيره من المؤسسات في الخارج ٢٢٤.٤ مليون دولار, وفقا للبيانات المتوفرة. وفي يوم ١٧ يناير, بلغت هذه الحوالات ٢٢.٩ مليون, بانخفاض يقرب من ٩٠٪. يقول مسؤولون امريكيون بان الاضطراب المالي سينحسر بالتزامن مع التزام أصحاب الأرصدة في العراق بمتطلبات الشفافية.

يضع العراقيون اللوم على متسبب غير متوقع وراء اضعاف العملة والذي أدى الى ارتفاع أسعار الغذاء والمواد المستوردة, الا وهو التغيير الغير ملحوظ في سياسة وزارة الخزانة الامريكية والبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

فقد بدأ هذا الأخير بممارسة رقابة مشددة على التحويلات الدولية للدولار من قبل البنوك التجارية العراقية, في خطوة تهدف الى الحد من عمليات غسيل الأموال والتهريب غير القانوني للدولارات الى إيران وغيرها من دول الشرق الاوسط الخاضعة لعقوبات أمريكية مشددة, وفقا لتصريحات ادلى بها مسؤولين أمريكيين وعراقيين.

كانت المصارف العراقية تعمل وفق قيود اقل تشددا في الفترة التي اعقبت الغزو الأمريكي الذي أطاح بصدام حسين. وبعد مضي قرابة العقدين من الزمن, يقول مسؤولون عراقيون وامريكيون بأنهم قرروا بان الوقت قد حان لإخضاع النظام المصرفي العراقي للضوابط العالمية المتبعة في مجال التحويلات المالية.

منذ بدء تطبيق ضوابط الممارسات الدولية في مجال التحويلات المالية ودخولها حيز التنفيذ, حوالي ٨٠٪ او أكثر من التحويلات اليومية الاليكترونية للدولار – والتي بلغ اجمالي حجمها اكثر من ٢٥٠ مليون دولار في بعض الأيام – تم ايقافها بسبب عدم كفاية المعلومات المقدمة حول وجهة هذه الحوالات و غيرها من الأخطاء, وفقا لما ذكره مسؤولين امريكيون وعراقيون ووفقا لبيان الحكومة العراقية الرسمية.

ومع زيادة الشحة في حجم العملة الأجنبية, انخفضت قيمة الدينار بما يقارب ١٠٪ من قيمتها مقابل الدولار, مما أدى الى الارتفاع الحاد في أسعار المواد المستوردة, بما في ذلك أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية مثل البيض والدقيق وزيت الطعام.

وفي تصريح له, قال محمود داغر, مدير مصرف الجنوب الإسلامي والمسؤول السابق في البنك المركزي العراقي «لقد عملنا وفقا لهذا النظام لما يقرب من العشرين عاما, لكن سياسة الصدمة التي اتبعها الفيدرالي الأمريكي خلقت ازمة داخل الاقتصاد العراقي».

هذا الاضطراب يجسد العلاقة المرهقة لكن المتداخلة بين واشنطن

IRAQ COPY

وبغداد. فمنذ قيام الولايات المتحدة بالمساعدة في انشاء البنك المركزي العراقي سنة ٢٠٠٤, أصبح الدولار الأمريكي عملة البلاد الرئيسية كون مجمل النشاط الاقتصادي يعتمد على السيولة النقدية.

ولضمان تدفق الدولارات الى العراق, تقوم طائرات بإيصال حمولات كبيرة من العملة الامريكية الى بغداد كل بضعة أشهر. لكن هناك كميات أكبر بكثير من الدولارات يتم تحويلها بشكل اليكتروني الى البنوك الاهلية العراقية, من الأرصدة الرسمية للعراق في نيويورك والتي تأتي عائداتها من ايداعات أموال صادرات النفط العراقي.

ويقول مسؤولون أمريكيون **بان تشديد القيود على الحوالات الاليكترونية للدولار والذي تقوم به المصارف الاهلية العراقية لم يكن مفاجئا للمسؤولين في بغداد. فقد جرى تطبيق الضوابط الجديدة منذ شهر نوفمبر الماضي بعد سنتين من النقاشات والتخطيط المشتركة بين البنك المركزي العراقي ووزارة الخزانة الامريكية والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي**. لكن الارتفاع في سعر الصرف لم ينتج عن تطبيق الإجراءات الجديدة كما ذكر احد المسؤولين الامريكان.

لكن التدقيق المتزايد على حوالات الدولار خلق حالة من الاندفاع نحو الحصول على العملة الصعبة في العراق, بالتزامن مع موجة من الانتقادات من المسؤولين العراقيين والمصارف والمستوردين الذين القوا باللوم على النظام الجديد كمسبب لهذه الصدمة المالية غير المبررة والتي فاقمت من مشاكلهم الاقتصادية الحادة في الأصل.

وقال رئيس الوزراء العراق محمد السوداني ,الذي تسنم المنصب في الوقت الذي بدأت فيه العملة بالنزول, بان اجراء الفيدرالي الأمريكي هذا تسبب بإيذاء الفقراء وهدد الموازنة الحكومية لسنة ٢٠٢٣.

وقد ذكر السوداني في أحد المقابلات: ان هذا الامر محرج وحساس بالنسبة لي», مضيفا بانه سيقوم بإرسال بعثة الى واشنطن في الشهر القادم تحمل معها طلبا يتضمن إيقاف العمل بالسياسة الجديدة لمدة ستة أشهر.

بعض المسؤولين الكبار في العراق ممن يمتلكون روابط قوية مع ايران كانوا اكثر انتقادا للسياسة الجديدة. فوفقا لبيان صدر عن مكتبه,

قال هادي العامري الذي يتزعم حزبا وميلشيا مدعومة من إيران في لقاء له مع السفير الفرنسي في العاشر من شهر يناير بان «الكل يعلم كيف يستخدم الأمريكيون العملة كسلاح لتجويع الناس».

وفقا للأليات الجديدة, يتوجب على المصارف العراقية تسليم حوالات الدولار ضمن منصة اليكترونية جديدة في البنك المركزي, ,التي سيتم مراجعتها لاحقا من قبل الاحتياطي الفيدرالي الامريكي. ويهدف هذا النظام الى كبح استخدام منظومة المصارف العراقية لتهريب الدولار الى طهران, دمشق, والى تجفيف منابع غسيل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وفقا للمسؤولين الأمريكيين.

ويذكر السيد داغر, المسؤول السابق في البنك المركزي العراقي, انه وفقا للقواعد السابقة, لم يكن يتوجب على أصحاب الحسابات المصرفية في العراق الكشف عن هوية الجهة المستقبلة للحوالة المالية الا بعد الانتهاء من عملية تحويل الأموال.

وقالت متحدثة رسمية في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك بوجود حسابات خاصة بحكومات اجنبية من ضمنها العراق لدى البنك الفيدرالي, وان الأخير يمتلك نظام محكم يتابع امتثال هذه الحسابات للشروط الموضوعة والتي تتطور مع مرور الوقت كاستجابة لورود معلومات جديدة.

وذكر مسؤول امريكي ان هذه الإجراءات ستحد من «قدرة اللاعبين الأشرار من استخدام النظام المصرفي العراقي».

وقد رفض كل البنك المركزي العراقي ووزارة الخزانة الامريكية التعليق على هذا الامر. حيث وصف البنك المركزي العراقي المنصة الاليكترونية الجديدة في بيان صدر منه في الخامس عشر من شهر ديسمبر بانها تطلب « تفاصيل كاملة عن الزبائن الذي يرغبون بتحويل الأموال», بما في ذلك المستفيد النهائي من هذه الأموال.

ومضى البيان في القول «عدد من الأخطاء يتم اكتشافها ويتوجب على البنوك إعادة العملية», «مثل هكذا إجراءات ستأخذ وقتا إضافيا قبل ان تتم الموافقة عليها وتمريرها من قبل المنظومة الدولية».

كما منع البنك المركزي العراقي أربعة مصارف (اسيا الإسلامي, الشرق

الأوسط, الانصاري الإسلامي, والقابض الإسلامي) من القيام باي حوالات للدولار, وفقا لمسؤولين عراقيين ولأوامر قضائية. ورفض مسؤولون في بنك اسيا والانصاري التعليق عل الموضوع, في الوقت الذي لم تكن هناك قدرة على التواصل مع بقية المصارف المحضورة.

وكان المسؤولون الامريكيون قد حثوا العراق ولسنوات طويلة على تقوية سيطرتهم على النظام المصرفي. في سنة ٢٠١٥, أوقف الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة تدفق مليارات من الدولارات الى البنك المركزي العراقي في ضل مخاوف من ذهاب العملة الصعبة الى البنوك الإيرانية واحتمالية تمويل مسلحي الدولة الإسلامية من هذه الأموال, كما صرح بذلك بعض المسؤولين في ذلك الوقت.

بعض المسؤولين العراقيين دعموا رقابة أكثر صرامة على البنوك الاهلية. فقد قال هادي السلامي, عضو مجلس النواب العراقي الذي يشغل عضوية لجنة مكافحة الفساد, بان الأحزاب السياسية والميليشيات تسيطر على معظم البنوك, وتستخدمها لتهريب العملة الى دول الجوار» نحن بحاجة الى إيقاف ذلك بشكل فوري,» يقول هادي السلامي.

اثار الإجراءات المشددة التي تم تبنيها في شهر نوفمبر يمكن رؤيتها في الانخفاض الحاد في حجم الحوالات المصرفية التي تقوم بها البنوك العراقية, والتي يتتبعها البنك المركزي وينشرها في موقعه الرسمي ـ بلغ حجم حوالات الدولار اليومية من الأرصدة العراقية في الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وغيره من المؤسسات في الخارج ٢٢٤.٤ مليون دولار, وفقا للبيانات المتوفرة. وفي يوم ١٧ يناير, بلغت هذه الحوالات ٢٢.٩ مليون, بانخفاض يقرب من ٩٠٪.

يقول مسؤولون امريكيون بان الاضطراب المالي سينحسر بالتزامن مع التزام أصحاب الأرصدة في العراق بمتطلبات الشفافية.

حتى أصحاب البنوك وتجار العملة يقولون بان القيود المشددة تهدف الى احباط المخططات التي تستخدم لتسريب الدولار. على سبيل المثال, يقول هؤلاء, ان المستوردين يقومون بتزوير قوائم شراء السلع التي لا يتم استيرادها في الأصل لكن ثمنها يدفع بالدولار الذي يتدفق الى مستلمين غير معرفين في خارج البلاد.

IRAQ COPY

«ان الدولار, يذهب وبشكل مؤكد الى ايران تركيا سوريا اليمن لبنان وفي بعض الأحيان الى دبي,» يقول حمزة الصراف, الذي يجلس خلف مقعده المحصن في مكتب للصرافة في بغداد, منطقة الكرادة.

ويضيف الصراف الذي كان يتابع سعر صرف الدولار في جواله, ان تشديد الرقابة عل الحوالات الاليكترونية خلق حالة من الهلع والسباق نحو اقتناء الدولار من محلات الصرافة ومراكز تجارة العملة الكبيرة,

فبعد منعهم من استخدام البنوك, اضطر المستوردون العراقيون لتأخير طلباتهم حتى يستطيعوا التكيف مع القواعد الجديدة ـ او إيجاد طرق أخرى للدفع الى موردیهم, مثل استخدام الشبكات تحويل الأموال غير الرسمة المعروفة بالحوالة. بعض التجار, يقول حمزة الصراف, يقومون بتحميل الدولارات وشحنها خارج العراق بالعجلات.

ان سعر الصرف الرسمي للدولار تم تثبيته على ما يعادل ١,٤٧٠ دينار لكل دولار امريكي. لكن في البنوك العراقية ومكاتب الصيرفة, يتم بيع الدولار بأسعار مرتفعة تصل الى ما يقارب ١,٦٢٠دينار حتى يوم الثلاثاء الماضي, أي اعلى بنسبة ١٠٪ من سعر التبادل في شهر نوفمبر الماضي وفقا لبيانات البنك المركزي العراقي.

ويقول غيث البدري الذي يمتلك محلا صغيرا للأجهزة المحمولة بان ارتفاع قيمة الدولار انعكست على ارتفاع أسعار السلع المستوردة, فجهاز الموبايل من علامة سامسونغ الذي يتم شراءه من دبي ويتم بيعه بسعر ٢٠٠ الف دينار في العراق في شهر نوفمبر الماضي, تبلغ قيمته الان ٢١٩ الف دينار. ومع الارتفاع في أسعار الغذاء, يقول غيث ان زبائنه اختفوا تماما. «لا أحد يقوم بشراء الهواتف المحمولة». «الناس قلقون حول المواد الغذائية».

IRAQ COPY

الملاحظات:

- ان ازمة التذبذب في سعر الصرف العملة الأجنبية وانعكاساتها على قيمة العملة المحلية هي من أخطر التحديات التي تواجه الدولة العراقية في اللحظة الراهنة.
- ان الطبيعة الحرجة والحساسة للازمة المالية الراهنة واثارها المباشرة على حياة الملايين من المواطنين والسخط الواسع والمفهوم الذي اوجدته هذه الازمة يولد ضغطا هائلا على صانع القرار لوضع حلول واستجابات انية لمواجهة هذه الاثار ويغري بتبني معالجات وقرارات مستعجلة وغير مدروسة متناغمة مع الخطاب الشعبوي وتهدف الى ارضاءه.
- تتعدد الجذور والعوامل المسببة لازمة عدم استقرار سعر الصرف حيث يتشابك فيه المحلي والإقليمي والدولي, بالشكل الذي يفرض معه اتباع استراتيجيات وخطط وسياسات متعددة الأوجه والجوانب والمستويات ويتم تنفيذها بشكل تدريجي, تستهدف تفكيك ومعالجة كل جانب من هذه الجوانب.
- التسليم بحقيقة ان تحديد سعر الصرف المحلي للدولار لا يتم فرضه عن طريق تشريع حكومي او قرار صادر من البنك المركزي, فاستقرار سعر الصرف في أي بلد مرهون بمجمل الوضع الاقتصادي لهذا البلد, وان السبيل لإصلاح هذا الأخير يستدعي صياغة سياسات اقتصادية و مالية ونقدية مبنية على رؤى وتصورات علمية موضوعة من قبل مختصين وخبراء واكاديميين في هذا المجال.
- سياسيا, هناك حاجة ملحة لتامين الدعم السياسي والبرلماني اللازم للمضي بتطبيق الإجراءات الحكومية الكفيلة بمنع عمليات تهريب العملة, لخطورة هذا الملف ولارتباطات مافيات تهريب العملة بكيانات وأحزاب وجماعات قريبة من السلطة وتوفر لها الغطاء والحماية من المسائلة في أحيان كثيرة, فضلا عن ارتباطاتها الإقليمية والدولية, الامر الذي يستدعي أيضا تحشيد جهد دبلوماسي كبير لتطويق عمليات الاستنزاف الهائلة في ثروة ومقدرات البلاد.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها المعهد العراقي للحوار في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة «ومتابعة ورصد» اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المعهد فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المعهد ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المركز بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المركز يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المعهد حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المعهد مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

Iraqi Institute For Dialogue
للحوار

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks